



شبكة الانتخابات في العالم العربي

واقع المرأة في المنطقة العربية

كانون الأول/ديسمبر 2009

المحتويات

| | |
|----|---|
| 3 | مقدمة |
| 4 | الفصل الأول: البحرين |
| 4 | أولاً: تمكين المرأة في التعليم والعمل |
| 4 | ثانياً: المرأة والعنف الأسري |
| 4 | الفصل الثاني: مصر |
| 4 | تقارير ودراسات |
| 5 | الفصل الثالث: العراق |
| 5 | العنف ضد المرأة |
| 6 | الفصل الرابع: الأردن |
| 6 | أولاً: المشاركة السياسية للمرأة |
| 6 | ثانياً: العنف ضد المرأة |
| 7 | ثالثاً: تقارير ودراسات - المرأة والانتخابات |
| 7 | الفصل الخامس: المغرب |
| 7 | العنف ضد المرأة |
| 8 | الفصل السادس: السعودية |
| 8 | وضع المرأة السعودية خلال العام 2009 |
| 10 | الفصل السابع: الإمارات |
| 10 | المرأة الإماراتية والمشاركة في المناصب العامة |
| 10 | الفصل الثامن: اليمن - دراسات وتقارير |
| 10 | أولاً: دراسة عن وضع المرأة السياسي ما بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية |
| 11 | ثانياً: المرأة اليمنية في مجال تقنية المعلومات والحاسوب والاتصالات |
| 12 | الفصل التاسع: تقارير ودراسات عن المرأة في المنطقة العربية |
| 12 | أولاً: دور المرأة في التنمية المستدامة |
| 14 | ثانياً: ثروات النساء في الخليج نحو الارتفاع |
| 15 | ثالثاً: المرأة العربية المهاجرة بين الواقع والآفاق |
| 15 | رابعاً: الركود الاقتصادي العربي يرفع تسريح الموظفين |

"سلسلة حلقات شهرية تتابع المستجدات حيال واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية، ودعوات مؤسسات المجتمع المدني والمطالبات النسائية لتغيير النصوص القانونية، بما يحقق للمرأة المساواة المجتمعية وتكافؤ الفرص على صعيد مشاركتها السياسية والاقتصادية"، في ضوء المحاور التالية:

1. المرأة والمجتمع المدني (الأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات...).
2. المرأة والانتخابات (الكوتا، المشاركة، وضعها في البرلمان...).
3. المرأة والسلطة التنفيذية.
4. المرأة والسلطة القضائية.
5. المرأة وقوانين الأحوال الشخصية.
6. المرأة والتمكين الاقتصادي.
7. تقارير ودراسات (حول واقع المرأة).

تضمنت الحلقة الثامنة عشر من سلسلة الحلقات الشهرية (واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية)، تسعة فصول، تناولت المستجدات التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 2009 والمتعلقة بتمكين المرأة سياسياً وكل ما من شأنه التأثير في وصولها إلى مراكز صنع القرار، وضمت الحلقة الأحداث في كل من الدول العربية التالية: البحرين ومصر والعراق والأردن والمغرب والسعودية والإمارات واليمن، بالإضافة إلى فصل مستقل تضمن التقارير والدراسات المعنية بالمرأة في المنطقة العربية.

الفصل الأول: البحرين

أولاً: تمكين المرأة في التعليم والعمل

حققت 3 طبيبات بحرينيات من قسم الأشعة بمجمع السلمانية الطبي نجاحاً باهراً بعد حصولهن على أعلى الدرجات في الامتحان النهائي الشفوي للبورء العربي في تخصص الأشعة، حيث استطعن التفوق على زملائهن الأطباء المتقدمين من باقي الدول العربية من أصل 41 طبيب وطبيبة. وهن الدكتورة مروة محمد المسلماني، الدكتورة نوال إبراهيم الحمر، والدكتورة مي إبراهيم مطر.

هذا وذكرء عميدة كلية العلوم بجامعة البحرين هيفاء المسقطي أن نسبة النساء البحرينيات العاملات في جامعة البحرين بلغت 43,53% من مجموع العاملين فيها، وتشكل نسبة المرأة البحرينية 45,2% من مجموع العاملين في الهيئة الإدارية، وفي الهيئة الأكاديمية بلغت نسبة البحرينيات من حملة الدكتوراه 28,6%، ومن حملة الماجستير 40,7%.

وفي نفس السياق قالت رئيسة خدمات الصحة المدرسية بوزارة الصحة البحرينية مريم هرمس الهاجري أن نسبة البحرينيات العاملات في خدمات الصحة المدرسية 92,2%، وتشكل المرأة البحرينية 100% من مجموع العاملين في الهيئة الإدارية لبرنامج الصحة المدرسية، وأن نسبة البحرينيات من حملة الماجستير 2,3%، ومن حملة البكالوريوس 7%، ومن حملة الدبلوم التخصصي 36,4%، كما تمّ ابتعاث ممرضتين هذا العام لدراسة بكالوريوس التمريض، و5 ممرضات لدبلوم صحة المجتمع في كلية العلوم الصحية، و45 ممرضة أنهين دورة في الصحة المدرسية مدتها 4 أشهر.

ثانياً: المرأة والعنف الأسري

أفاد القاضي بالمحكمة الكبرى الاستئنافية الشرعية السنية ياسر المحميد في البحرين أنه يتعامل يومياً مع 25 إلى 35 قضية لنساء معنفات، فيما أعلنت خبيرة دار الأمان والباحثة الاجتماعية هدى المحمود، أن عدد المعنفات في دار الأمان وصل إلى 396 حالة منذ 2007 حتى 2009. بينما طالب المحامي محمد التاجر إعادة النظر في الغرامة المالية التي تفرض على الجاني في العنف الأسري، والتي لا تتجاوز 50 ديناراً، مع ضرورة مراعاة مسألة تكرار حالة العنف.

الفصل الثاني: مصر

تقارير ودراسات

ذكرت جريدة المصري اليوم في عددها الصادر في 13 كانون الأول/ديسمبر 2009، أن تقرير أعدء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، تحت عنوان "هل للمرأة المصرية دور فعال في الحياة السياسية"، ذكر أن نسبة السيدات في الوظائف الإدارية الممتازة بلغت في عام 2008 نحو 14,3%

والسيدات على درجة مدير عام 25,5% وأن نسبة السيدات العاملات في وظيفة ملحق دبلوماسي بلغت 29,3% من إجمالي العاملين بهذه الوظيفة.

وأشار التقرير إلى انخفاض نسبة عضوية السيدات بمجلس الشعب من 9% في دورة 1979-1984 إلى أقل من 2% في دورة 2005-2010 لافتاً إلى أنه خلال 2009 تم تعديل بعض أحكام قانون مجلس الشعب رقم 38 لسنة 1972 يقضي بتخصيص 64 مقعداً للمرأة بالمجلس ولمدة فصلين تشريعيين فقط كوسيلة لدعم الدور البرلماني للمرأة.

وأكد التقرير أن نسبة الحقائق الوزارية المسندة إلى السيدات المصريات بلغت نحو 7% بينما تراجع نسبة اللاتي صوتن في الانتخابات البرلمانية الأخيرة إلى حوالي 19%.

وكشفت الاستطلاعات أن نسبة الموافقين على تولي المرأة منصب قاضية تراجعت إلى 32% عام 2009 مقابل 36% عام 2006.

وعلمت نهاد أبو القمصان، رئيس المركز المصري لحقوق المرأة، على التقرير بأن هناك تقدماً على مستوى التشريعات والتغييرات الخاصة بالمرأة، ولكن يعد تقدماً بطيئاً وليس كافياً، مؤكدة أن مصر تعد متأخرة قياساً ببعض الدول العربية كتونس والمغرب والأردن. وقالت أنه لا توجد إرادة سياسية حقيقية للتغيير في مصر، وهو ما يؤكد عدم وجود محافظ من النساء مثلاً حتى الآن، وبالرغم من توجيهات الرئيس مبارك بالتغييرات لصالح السيدات نجد مقاومة من الحزب الوطني الحاكم الذي يرأسه الرئيس نفسه.

الفصل الثالث: العراق

العنف ضد المرأة

أكدت رئيسة منظمة مهنيات أزهار الشخيلي أن نقص الإحصاءات والدراسات الميدانية والتقارير الدولية والمحلية المتعلقة بظاهرة العنف الموجه ضد المرأة في العراق يقف عائقاً أمام التعرف على حجم هذه الحالات وإيجاد الحلول لها.

وعلى صعيد متصل، أكدت وزارة حقوق الإنسان العراقية أنها بصدد إنجاز المراحل النهائية من مسودة التقرير السنوي لاتفاقية العنف ضد المرأة (سيداو) لتقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة منتصف عام 2010.

الفصل الرابع: الأردن

أولاً: المشاركة السياسية للمرأة

أطلقت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في الأردن حملة إعلامية ضمن برنامج تعزيز مشاركة النساء في المجالس البلدية، على اعتبار انه هذه الوسيلة الأكثر ضماناً للوصول إلى النساء والرجال في مختلف الميادين، بدلاً عن ورش العمل والندوات التي تصل الرسائل عبرها إلى عدد محدود وهم الحاضرون والمشاركون. ووجدت اللجنة أن بث رسائل قصيرة توضح أهمية وصول المرأة إلى مجالس الحكم المحلي، والإنجازات التي حققتها في هذا المجال، بصورة مكثفة ويومية تحدث أثراً على متلقيها، إذ أنها تعطي انطباعاً للمتلقي بالاهتمام والخصوصية.

وعلى صعيد متصل، ذكرت جريدة العرب اليوم الأردنية في عددها الصادر في 24 كانون الأول/ديسمبر 2009 تقريراً للجنة الوطنية لشؤون المرأة حول مسيرة المرأة الأردنية في 16 عاماً ذكر في بعض فقراته التالي: أشارت الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة أسمى خضر إلى أنه ورغم التقدم الذي حقته المرأة الأردنية إلا أن طموح المرأة الأردنية ما زال يرنو إلى ما هو أكثر فمشاركة المرأة في الحياة الحزبية لا تتجاوز 27% وحضور النساء في المجالس البلدية يبلغ 27,7%.

ثانياً: العنف ضد المرأة

ذكر مكتب شكاوى المرأة التابع للجنة الوطنية الأردنية، أن الشكاوى المقدمة بسبب العنف اللفظي والنفسي احتلت المرتبة الأولى من مجموع الشكاوى وبنسبة 49,9% فيما جاءت شكاوى العنف الجسدي في المرتبة الثانية بنسبة 37,3%، وشكاوى الجنسية والإقامة وشؤون الأجانب ثالثاً بنسبة 36,6% وطلب مساعدات اجتماعية ومادية 24,1% والعمالية 23,3% والعنف الاقتصادي 5,4% وشكاوى العنف الجنسي 3,5%. وأشار المكتب إلى ضعف معالجة شكاوى الجنسية والإقامة وشؤون الأجانب لأن النسبة الغالبة منها تعود لنساء أردنيات متزوجات من غير أردنيين لا يحمل أولادهن الجنسية الأردنية.

وأشارت نتائج دراسة أجراها المكتب إلى أن 59,2% من المشتكيات يسكن العاصمة عمان و19,4% من محافظة الزرقاء ومن اربد نحو 9,9% والعقبة 4,9% وجرش 4,2% والبلقاء 2,5%. وأشارت جريدة العرب اليوم الأردنية في عددها الصادر في 6 كانون الأول/ديسمبر 2009، إلى أن الزوج والفقر يشكلان أبرز المتهمين في موضوع العنف ضد المرأة، فالغالبية العظمى من صاحبات شكاوى العنف المختلفة (الجسدي والاقتصادي واللفظي والنفسي) في مكتب شكاوى المرأة تعود لسيدات متزوجات وأعلاها كان العنف الجسدي بنسبة 5,86% بين المتزوجات تليها العزباوات بنسبة 5,9% ومن ثم المطلقات والأرامل بنسبة 1,2%. يليه العنف الاقتصادي في المرتبة الثانية فيبلغ 72%، وبنسبة متقاربة يأتي العنف اللفظي والنفسي بنسبة 64%. كما تشير النتائج إلى أن 83% من المشتكى عليهم هم الأزواج وهذه الأرقام إلى جانب ما صدر عن إتحاد المرأة الأردنية من أرقام للعنف في 2008 والتي تقيد بأن المعنف بالدرجة الأولى ضمن

الشكاوى السابقة كان هو الزوج إذ بلغت الحالات المشتكية على الزوج 1116 حالة يليه الأب (250 حالة) ثم الأخ (148 حالة) والابن (144 حالة) وفي مرتبة متأخرة تأتي الأم (20 حالة) والأخت (15 حالة). كما تشير الأرقام إلى لجوء 1260 امرأة متزوجة إلى بيت الضيافة في إتحاد المرأة في مقابل 433 عزباء وتلتقي هذه الأرقام مع دراسة مسحية أجراها المركز الأردني للبحوث الاجتماعية والتي تؤكد أن الزوج هو المعنف رقم واحد في المجتمع.

ثالثاً: تقارير ودراسات - المرأة والانتخابات

ذكرت جريدة العرب اليوم الأردنية في عددها الصادر في 5 كانون الأول/ديسمبر 2009، عن أن دراسة أعدها الباحث المتخصص بشؤون الكوتا النسائية صالح عبدالرزاق الخوالدة كشف فيها أن هنالك ظملاً وقع على المرأة في طريقة احتساب الكوتا النسائية السابقة في قانون البلديات وقانون مجلس النواب. وأشارت الدراسة إلى أن طريقة تطبيق الكوتا بهذا الشكل تجعل فرص نجاح المرأة على المقاعد المخصصة للكوتا في الدوائر الانتخابية ذات الكثافة السكانية القليلة أكثر من فرصها في الدوائر الانتخابية للكثافة السكانية الكبيرة.

واقترحت الدراسة أن تكون الكوتا في قانون انتخابات المجلس المحلي للمحافظة في حال تقسيم المحافظة إلى عدة دوائر انتخابية فرعية فإنه يخصص للمرشحات لعضوية المجلس المحلي في المحافظة 5 مقاعد من عدد أعضاء المجلس أو نسبة لا تقل عن 20% من عدد أعضاء المجلس لاشغالها من المرشحات اللواتي حصلن على أعلى نسبة من الأصوات في جميع الدوائر الانتخابية مع السماح لها بالتنافس على المقاعد الأخرى على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها كل مرشحة من مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية (المنطقة) التي ترشحت فيها.

واقترحت الدراسة تخصيص خمسة مقاعد للمرشحات لعضوية المجلس المحلي من عدد أعضاء المجلس أو نسبة 20% من عدد أعضاء المجلس لاشغالها من المرشحات اللواتي حصلن على أعلى الأصوات في المحافظة كاملة كدائرة انتخابية واحدة.

الفصل الخامس: المغرب

العنف ضد المرأة

تشير إحصائيات مركز الاستماع القومي في المملكة المغربية، من أول تشرين الثاني/أكتوبر 2008 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2009، إلى أن عدد النساء الضحايا اللواتي قدمن تصريحاً بالعنف بلغ 12,710 امرأة، 80% منهن اشتكين من العنف الزوجي.

وتتوزع أنواع العنف الممارس ضد المرأة بين عنف نفسي 40% وجسدي 25%، وقانوني 25% واقتصادي واجتماعي 5% وجنسي 4% وتملاً هذه الأرقام النقص المسجل في معطيات الظاهرة بالبلاد في أفق صدور

نتائج البحث القومي حول العنف ضد المرأة في حزيران/يونيو 2010، والذي تنجزه الهيئة العليا للتخطيط بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وفي ذات الشأن، ذكرت جريدة العلم المغربية في عددها الصادر في 23 كانون الأول/ديسمبر 2009 عن أن تقرير لمركز الأمان للدفاع عن حقوق النساء التابع لجمعية الأمان لتنمية المرأة بمراكش في المملكة المغربية كشف بأن نسبة النساء المتزوجات اللواتي تعرضن للعنف في مراكش بلغت نسبة 62% وذلك خلال الفترة كانون الثاني/يناير حتى حزيران/يونيو 2009.

وذكر التقرير أن عدد الحالات التي استقبلها بهذا الخصوص، وخلال الفترة الزمنية المذكورة آنفاً، بلغت 168 حالة من بينها 15 لنساء مطلقات و 11 لعازبات و 8 حالات لنساء أرامل.

وخلص التقرير إلى أن العنف النفسي جاء في الصدارة بنسبة تمثل 27,34% ويشمل تصرفات مرتبطة بالدرجة الأولى بالقذف والإهانة والاحتقار والضغط من أجل التعدد. ويأتي العنف الجسدي في مرتبة ثانية بنسبة 26.82% ويشمل الضرب والجرح ومحاولة القتل. ثم في مرتبة ثالثة العنف القانوني بنسبة 21,94% ويشمل الطرد من بيت الزوجية وعدم التسجيل في الحال المدنية.

وفي مرتبة رابعة العنف الاقتصادي بنسبة 21.23% ويشمل عدم الإنفاق والاستيلاء على ممتلكات الزوجة. وفي المرتبة الأخيرة يشكل العنف الجنسي بنسبة 4.67% ويشمل الاغتصاب ومحاولة الاغتصاب وممارسات جنسية شاذة، وأكد التقرير بأن النساء يتعرضن للعنف وفي مختلف أعمارهن وبصفة خاصة اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 21 و 30 سنة بنسبة تصل إلى 29,39% تليها الفئة العمرية ما بين 31 إلى 40 بنسبة تبلغ 25,59%. وأوضح المركز أنه استقبل 77 حالة لمعنفات في مستويات تعليمية متباينة ضمنها 39 حالة تتوفر على المستوى الابتدائي وواحدة في المستوى الجامعي.

الفصل السادس: السعودية

وضع المرأة السعودية خلال العام 2009

ذكرت جريدة الشرق الأوسط بمناسبة انقضاء عام 2009 أهم المنجزات التي تحققت للمرأة السعودية على جميع الصعد حيث جاء في تقريرها: شهد عام 2009 وصول المرأة لمناصب قيادية غير مسبوقه في مختلف القطاعات، مثل: أول نائبة وزير، أول مديرة قناة حكومية، أول نائبة لرئيس غرفة تجارية، وغيرها، بالإضافة إلى إنجازات علمية واقتصادية رائدة حققتها المرأة، وكانت البداية مع تعيين نوره الفايز في منصب نائبة وزير التربية والتعليم لشؤون البنات، شهر شباط/فبراير 2009، كأول سيدة سعودية تشغل هذا المنصب الوزاري، وهو ما أعطى إشارة لدخول المرأة السعودية مرحلة المناصب القيادية في بقية الوزارات والقطاعات الحكومية، وبعد مرور أقل من 4 أشهر على خبر تعيين الفايز، صدر قرار تعيين الدكتورة أروى الأعمى في منصب بارز في وزارة الشؤون البلدية والقروية، إذ تمت ترقيتها إلى منصب مساعد الأمين العام لشؤون تقنية المعلومات بأمانة جدة، ولتكون بذلك أول سعودية تشغل منصباً قيادياً على مستوى أمانات المدن. وفي مطلع

أيلول/سبتمبر 2009 أسندت وزارة الثقافة والإعلام السعودية مهمة إدارة القناة السعودية الخامسة (أجيال) للإعلامية سناء مؤمنة، لتكون أول مديرة لفضائية سعودية، وهو ما يمثل أعلى منصب نسائي حكومي إعلامي في السعودية، إلى جانب أن سناء مؤمنة أصبحت من النساء العربيات القلائل اللواتي حصلن على هذا المنصب القيادي في قطاع الإعلام.

ودخل القطاع الخاص على خط فتح الباب للمرأة السعودية لشغل مناصب أولى من نوعها، إذ أصدر الأمير الوليد بن طلال، رئيس مجلس إدارة شركة (المملكة القابضة)، في آذار/مارس 2009، قراراً يقضي بتعيين ندى العتيقي في منصب المدير العام لمركز (المملكة)، لتكون أول سعودية تتبوأ منصباً قيادياً في مجلس الأسواق التجارية والمراكز الإدارية.

وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 2009 احتفت الأوساط الاقتصادية باختيار الدكتورة لمى السليمان نائبة لرئيس الغرفة التجارية الصناعية بمدينة جدة، لتحقيق بذلك أعلى منصب تتاله المرأة على مستوى الغرف التجارية، بعد أن كان أقصى طموح للمرأة هو الفوز في انتخابات عضوية مجلس إدارة الغرفة التجارية. جاء ذلك بعد أن نافست السليمان في انتخابات مجلس إدارة الغرفة التجارية بجدة في تشرين الأول/أكتوبر 2009 محققة 557 صوتاً انتخابياً، لتكون كذلك أول امرأة سعودية تصل إلى مجلس إدارة غرفة تجارية بالانتخاب مرتين متتاليتين.

وعلى المستوى الانتخابي أيضاً، حققت المهندسة السعودية نادية بخرجي الفوز النسائي الوحيد في انتخابات عضوية مجلس إدارة هيئة المهندسين السعوديين، التي عقدت كانون الثاني/يناير 2009 وذلك للمرة الثانية على التوالي، إذ كانت قد فازت في الدورة السابقة ثم فازت مرة أخرى في الدورة الأخيرة، مدعومة بـ614 صوتاً انتخابياً، لتتزع المقعد النسائي الوحيد في هيئة المهندسين من جملة 10 مقاعد، تنافس عليها نحو 60 مرشحاً من الرجال.

و في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 حصلت السعودية عادة باعقيل على جائزة أفضل مشروع تجاري نسائي في العالم، من منظمة «شباب الأعمال العالمية» (YBI)، التي تشرف على الجائزة وتنظمها، لتكون بذلك أول عربية تحصل على الجائزة التي يتنافس عليها سنوياً عشرات المشاريع الشابة من مختلف أنحاء العالم. ومن عادة باعقيل إلى عادة المطيري، العالمة السعودية التي نالت اهتماماً إعلامياً غير مسبوق، بعد ظهور اسمها على لائحة المخترعين الجدد في أميركا، في أيلول/سبتمبر 2009، ونيلها أرفع جائزة للبحث العلمي في أميركا، ودعمها مالياً بقيمة 3 ملايين دولار، حيث تحاول عادة اكتشاف معدن يُمكن أشعة الضوء من الدخول إلى جسم الإنسان في رقائق تسمى (الفوتون)، وبما يسمح بالدخول إلى الخلايا دون الحاجة إلى عمليات جراحية.

وفي تشرين أول/أكتوبر 2009، أدرجت مجلة (فايننشال تايمز) الدكتورة ناهد طاهر، وهي المؤسس والرئيس التنفيذي لبنك جلف ون، ضمن قائمة أفضل 50 سيدة أعمال في العالم لعام 2009، لتكون بذلك سيدة الأعمال العربية الوحيدة التي تم إدراجها في القائمة، ويهدف التقرير، الذي تم إعداده بالتعاون مع مجموعة (إيغون زيندر) العالمية، إلى تكريم النساء المتميزات في مجال الأعمال حول العالم، الأمر الذي مثل إضافة جديدة لمسيرة سيدات الأعمال السعوديات.

الفصل السابع: الإمارات

المرأة الإماراتية والمشاركة في المناصب العامة

ذكر الاتحاد النسائي العام في الإمارات عن ما تحقق للمرأة منذ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في 1971 حيث أشار إلى ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في التشكيل الوزاري من مقعدين إلى أربعة مقاعد تمثلت في وزيرة التجارة الخارجية و وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرتان للدولة.

وعلى حصول المرأة الإماراتية على 9 مقاعد من أصل 40 مقعداً في المجلس الوطني الاتحادي بنسبة 22.5% وتعد من أعلى النسب على صعيد تمثيل المرأة في المؤسسات التشريعية، إلى جانب تعيين ثلاث سفيرات للدولة في الخارج في كل من السويد واسبانيا والصين ودخول المرأة سلك القضاء والنيابة العامة حيث توجد قاضية ووكيلتا نيابة في إمارة أبوظبي.

وتأهيل 10 وكيلات نيابة في إمارة دبي، كما تم تعيين أول ماذونة شرعية في أبوظبي بجانب أن المرأة تشغل 66% من وظائف القطاع الحكومي من بينها 30% من الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار. وتمثل المرأة 15% من أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الإمارات، وبلغت نسبة المرأة 60% في الوظائف الفنية التي تشمل الطب والتدريس والصيدلة والتمريض إلى جانب انخراطها في صفوف القوات النظامية بالقوات المسلحة والشرطة والجمارك.

الفصل الثامن: اليمن - دراسات وتقارير

أولاً: دراسة عن وضع المرأة السياسي ما بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية

ذكرت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) في 21 كانون الأول/ديسمبر 2009 عن أن دراسة أكاديمية حديثة أعدتها أستاذة القانون العام المساعد بكلية الحقوق في جامعة عدن، الدكتورة سهير علي احمد أن كثيراً من المبادئ التي جاء بها الإسلام لتحرير المرأة قد تراجعت في وقت مبكر من حياة الأمة الإسلامية وحلت محلها العادات والتقاليد العربية وغير العربية قبل ظهور الإسلام.

كما تطرقت الدراسة إلى وضع المرأة السياسي ما بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية وحقوق المرأة السياسية في التشريع اليمني مشيرة إلى أن المشرع اليمني وضع المرأة في العديد من المواثيق الدولية والاتفاقيات العالمية ومبادئ حقوق الإنسان منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية وصادقت عليها اليمن في 9 شباط/فبراير 1987 والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وأوصت الدراسة بتخصيص 30% حصة نسبية في مقاعد البرلمان للنساء في الانتخابات العامة والانتخابات المحلية.

وأكدت على ضرورة التزام الأحزاب والتنظيمات السياسية بان تتضمن قوائمها في الانتخابات العامة والمحلية التي تتقدم بها هذه النسبة من النساء في قوائمها تحفيزاً للمرأة للمشاركة في المجالات السياسية وضمان حقها في المساواة وعدم التمييز بينها وبين الرجل .
واقترحت الدراسة مشاركة المرأة في قوام اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وكذا مشاركتها في قوام اللجان الإشرافية بالمحافظات واللجان الأساسية على أساس تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من سبعة أعضاء بينهم امرأتان.

ثانياً: المرأة اليمنية في مجال تقنية المعلومات والحاسوب والاتصالات

ذكرت وكالة الأنباء اليمنية(سبأ) في 11 كانون الأول/ديسمبر 2009 بأن دراسة بحثية أوصت بضرورة تفعيل دور المرأة اليمنية في مجال العلوم خاصة تقنية المعلومات والحاسوب والاتصالات وتحسين وضعها وإعطائها المزيد من الفرص لإثبات قدراتها ومؤهلاتها لأخذ مكانها المناسب في المجتمع والمشاركة بفعالية في التطور والتنمية.

وأكدت الدراسة أهمية رفع وعي الأسرة بأهمية إعطاء الإناث كافة الفرص وتهيئة الظروف المناسبة لمواصلة دراستهن العليا وإظهار مهارتهن وتذليل الصعاب التي تواجه مسيرتهن العلمية والعملية للوصول بهن إلى مناصب قيادية وأماكن صنع القرار.

وخلصت الدراسة التي أعدتها الدكتورة رخصانة إسماعيل والدكتورة فريال الجبر بعنوان "المرأة اليمنية في مجال تقنية المعلومات والحاسوب والاتصالات" المعدة ضمن النشاط البحثي لمركز المرأة للبحوث والتدريب بجامعة عدن، إلى أن تمثيل المرأة اليمنية المنخرطة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات ضعيف.

وأرجعت ذلك إلى العادات الاجتماعية للمجتمع اليمني التي تعطي أولوية التعليم للذكور وترسيخ مفهوم بعض التخصصات كالهندسة من منظور ذكوري يتناسب مع قدراته ومهاراته العضلية إضافة إلى أن الإناث الحاصلات على مؤهلات في التخصصات السابقة يعملن في وظائف تبعد تماماً عن طبيعة ومؤهلاتهن.

وهدفت الدراسة لتسليط الضوء على وضع المرأة اليمنية العاملة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات وإعطاء إحصائية تقريبية للعاملات والدارسات في هذا المجال.

وشمل مجتمع الدراسة والعينة العشوائية 100 من أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب في تخصصات الهندسة في جامعات صنعاء وعدن وتعز والعلوم التكنولوجية وكذلك معاهد ومراكز حكومية وخاصة.

وبينت الدراسة أن 95% من الرجال ممن شملهم الاستبيان يؤيدون انخراط المرأة بالعمل في مجال تقنية المعلومات والاتصالات والحاسوب وكذا المشاركة بالأنشطة المختلفة.

واعتبر 86% أن طبيعة عمل المرأة في هذه الجانب ينسجم مع عادات وتقاليد المجتمع اليمني في حين أبدى 73 بالمائة قبولهم العمل تحت قيادة امرأة بشرط أن تكون فوق مستواه العلمي والخبرة والقدرة على تولي

المسؤولية. وتوصلت الدراسة إلى أن 97% من النساء المنخرطات بهذا المجال يطمحن بتقلد مناصب قيادية في أماكن علمية و 83% يؤيدن قناعتهم باختيار مجال دراستهم في التخصصات الثلاثة.

الفصل التاسع: تقارير ودراسات عن المرأة في المنطقة العربية

أولاً: دور المرأة في التنمية المستدامة

ذكرت جريدة النهار الكويتية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2009 عن أن الأكاديمية القطرية للدكتوراة أسماء بنت خليفة العطية استعرضت في دراسة أعدتها عن دور المرأة في التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يخص المرأة الخليجية والمشاركة الاقتصادية، ساهمت زيادة أعداد النساء المتعلمات في النشاط الاقتصادي، في ازدياد نسبة تواجد المرأة في عدة قطاعات اقتصادية، فقد دفعها تحصيلها العلمي للالتحاق بسوق العمل، رغبة في إثبات وجودها وتحقيق كيان مستقل لها. وتتنوع قوة العمل النسائية على مهن معينة: أهمها الطب والتدريس والهندسة، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة نجد أن المرأة الإماراتية تشغل نسبة 40% من الوظائف العامة في الوزارات والمؤسسات الاتحادية، كما تشغل نسبة 57% في الوظائف الإدارية العليا، ونسبة 87,5% في بعض الوظائف الإدارية.

وفي مملكة البحرين، تبلغ نسبة مشاركة المرأة في القطاع العام 37% وتتركز في وزارة التربية والتعليم حيث تساهم المرأة فيها بنسبة 51% من إجمالي النساء العاملات في القطاع الحكومي، تليها وزارة الصحة حيث تصل النسبة فيها 31% أما وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فتستوعب ما نسبته 60% من العاملين بها. أما في المملكة العربية السعودية فتشكل النساء ما نسبته 14,43% من إجمالي قوة العمل، وقد ارتفع معدل مساهمة المرأة السعودية في القطاع الحكومي ليصل إلى حوالي 30,12% من إجمالي العاملين، غير أن هذه المشاركة تركزت في قطاع التعليم حيث تمثل النساء الأغلبية بنسبة 86,65% تليها الوظائف الصحية (5,60% تقريباً، وعضوات هيئة تدريس بنسبة 2%).

وشكلت المرأة الكويتية نسبة 33% من قوة العمل الكويتية، وهي تعد أعلى نسبة مشاركة للمرأة في منطقة الخليج، ويعمل أغلبهن في القطاع الحكومي، ويتساوى النساء مع الرجال في الأجور في وظائف القطاعين العام والخاص، كما ازداد حضور المرأة الكويتية في سوق العمل مع توقعات مستقبلية بالتزايد. كما حققت المرأة العمانية نقلاً محسوساً في سلطنة عمان، ولا تقتصر مساهمتها في وظائف معينة، بل شغلت مختلف الوظائف الإدارية والفنية والتخصصية، مع وجود اتجاهات لزيادة مشاركة المرأة الفعالة في جهود التنمية في السلطنة.

أما في دولة قطر فتمثل المشاركة النسائية نسبة 30% في سوق العمل، وتكشف الإحصاءات أن قوة العمل النسوية القطرية تتركز في المهن الفنية والإدارية والتعليم ومهن الخدمات.

فيما يخص المرأة الخليجية والمشاركة السياسية، جاءت مشاركة المرأة القطرية في الانتخابات البلدية 2003، نقطة تحول هامة في ممارستها لحقوقها السياسية كاملة ترشيحاً وانتخاباً، كما أنه عين أول امرأة قطرية في منصب وزاري وذلك في نيسان/أبريل 2003.

وفي مملكة البحرين أعلن رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان في أيار/مايو 2000 أن عضوية مجلس الشورى ستكون متاحة للمرأة، وقام ملك البحرين بتعيين 6 نساء أعضاء في مجلس الشورى الذي يضم 40 عضواً.

كما أطلق المجلس الأعلى للمرأة في البحرين في 8 آذار/مارس 2005 (الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية) والهدف منها تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة وتمكنها من شغل المناصب القيادية وإيصالها إلى مراكز صنع القرار في القطاعين العام والخاص.

وفي سلطنة عمان قام السلطان قابوس بتعيين عدد من النساء في مجلس الدولة، ولم يحالف الحظ أحد من النساء بالفوز في انتخابات الشورى التي أقيمت في 2007، كما أن السلطان قابوس عين أربع وزيرات، كانت الأولى وزيرة الهيئة العامة لشؤون الحرفيات، والثانية وزيرة السياحة، والثالثة لوزارة التعليم العالي، والرابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، كما عين عدداً من وكيلات الوزارات، وكذلك عينت امرأة في منصب سفير في أيلول/سبتمبر 1999 كأول امرأة عمانية تتولى سفارة بلادها في هولندا، وعين هذا العام سفيرة في ألمانيا.

أما في دولة الكويت فقد أصدر الشيخ جابر الأحمد الصباح مرسوماً في أيار/مايو 1999 يمنح بموجبه المرأة الكويتية حق الاقتراع والترشيح في الانتخابات النيابية، وتمثل المرأة الكويتية عدة مناصب حكومية على مستوى القيادة العليا للدولة، فقد تم تعيين وزيرة للتخطيط والتنمية الإدارية في 12 حزيران/يونيو 2005، وتم تعيين امرأتين أخريين في 5 حزيران/يونيو 2005 في عضوية المجلس البلدي المؤلف من 16 عضواً، وعدد من السفيرات الكويتيات، وترأس امرأة جامعة الكويت.

أما في المملكة العربية السعودية فقد شجعت الحكومة مشاركة أكبر للمرأة بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وقد سعى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز على دعم وزيادة دور المرأة في الحياة العامة، وتمكنت المرأة السعودية من الوصول إلى منصب المدير التنفيذي لصندوق السكان التابع للأمم المتحدة كأول امرأة عربية تصل إلى هذا المنصب، كما تم تعيين امرأة بدرجة وكيل وزارة مساعد في مجال التربية والتعليم.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة فان تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العملية الانتخابية الأولى، أسفر عن فوز امرأة واحدة بالانتخابات في المجلس الوطني الانتخابي، وتم تعيين 8 سيدات في المجلس الوطني ليرتفع مستوى تمثيل المرأة. كما تولت المرأة أربع حقائب وزارية في عام 2008 هي وزارة التجارة الخارجية، ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزير دولة.

فيما يخص المرأة الخليجية والجمعيات النسائية، في مملكة البحرين تم تأسيس أربع جمعيات نسائية في 2001 إضافة إلى الجمعيات النسائية الموجودة أصلاً. وفي سلطنة عمان تمثل وزارة التنمية الاجتماعية الجهة الحكومية المسؤولة عن قضايا المرأة وتمول الوزارة (جمعية النساء العمانيات) وغيرها من الجمعيات النسائية.

أما في دولة الكويت فهناك أكبر جمعيات نسائية «اتحاد الجمعيات النسائية الكويتية» و«الجمعية النسائية الثقافية والاجتماعية».

أما مؤسسات المجتمع المدني في دولة قطر، فقد تأسست جمعية قطر الخيرية في 1992، وأنشئت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع في 1996 والتي انبثقت عنها دار تنمية الأسرة، ثم صدور قرار أميري 1998 بإنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، إلا أنه يمكننا القول أن ما حققته المرأة القطرية من انجازات لم تكن نتيجة جهود أهلية مباشرة وإنما جاءت نتيجة قرارات مباشرة من القيادة السياسية.

ثانياً: ثروات النساء في الخليج نحو الارتفاع

ذكرت جريدة أخبار الخليج البحرينية في عددها الصادر في 12 كانون الأول/ديسمبر 2009 عن ارتفاع حجم الثروات النسائية في دول الخليج العربية ففي السعودية بلغت 68% بين عامي 2007 و2008، أي من 110 مليارات دولار (412 مليار ريال) إلى 160 مليار دولار (600 مليار ريال). وقالت الخبيرة الاقتصادية سيدة الأعمال الكويتية صفاء الهاشم إن هذه الأموال التي تُعد الأعلى على مستوى الخليج العربي، لم تشهد حراكاً واستثمارات على مستوى المنطقة والعالم العربي. واحتلت الكويتيات المرتبة الثانية بعد السعوديات، بثروة نسائية قدرت بـ 75 مليار دولار، فالإمارات بـ 55 ملياراً، وقطر 35 ملياراً، والبحرين 12 ملياراً، وأخيراً عُمان بتسعة مليارات، وبإجمالي 346 ملياراً للعام ذاته.

وأوضحت الهاشم، خلال منتدى "تمكين سيدات الأعمال في القطاع المالي والمصرفي 2009" في غرفة الشرقية، أن "التقديرات توضح أن النساء يملكن 40 مليار دولار من الثروات الشخصية في دول مجلس التعاون الخليجي، وأنهن يتحكمن بنحو 346 ملياراً، متوقعة أن ينمو الرقم إلى 385 ملياراً في العام 2011. وأشارت إلى أن السعوديات يملكن ثروات تُقدر بـ 11 ملياراً تقبع في حسابات مصرفية، كما أن السعوديات يملكن 40% من الشركات العائلية، ونحو ثلث حسابات الوساطة، ويسيطرن على 20% من رأس المال في الصناديق السعودية المشتركة. وتشكل النساء في دول الخليج ما بين 15 إلى 25% من قوة العمل. وتحتل الكويت والبحرين المستوى الأعلى. واقترحت تحرير إمكانات المرأة، وعدم فرض القيود عليها، إضافة إلى مشاركتها في اتخاذ القرار الاقتصادي، لتصبح المرأة مفتاح النمو الاقتصادي.

وعزت المصرفية البحرينية نجاح العالي العوائق التي تحول دون ترؤس النساء مناصب قيادية في القطاع المصرفي والمالي، إلى ثقافة المجتمع، وترسخ دونية المرأة والتصورات حول ضعف قدراتها العقلية والقيادية، إضافة إلى عدم تطبيق التشريعات والقوانين التي تدعو إلى عدم التمييز، وضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية والأهلية لإقرار وتنفيذ إستراتيجية وطنية، لتمكين المرأة من المناصب القيادية في القطاع المالي والمصرفي.

وقالت ممثل اتحاد المصارف العربية دينا قدوح إن عدد النساء العربيات العاملات في تزايد، مشيرة إلى أن العالم العربي بحاجة إلى إيجاد 100 مليون وظيفة قبل حلول عام 2020، وهناك 100 مليون من أصل 300

مليون من عدد سكان العالم العربي، تتراوح أعمارهم بين 12 و 24 سنة، ما يعني انه لدينا مشكلات كبيرة وطاقات معرضة للانضمام إلى صفوف البطالة.

وأضافت قدوح أن 'القوى العاملة النسائية العربية وان اقتربت من نصف القوى العاملة الإجمالية، إلا أنها تعاني من هدر وعدم استغلال لطاقاتها الإنتاجية، وتوظيفها بكل كفاءة، إذ لم تتجاوز النسبة العامة للنشاط الاقتصادي في هذه القوى بحسب عدد من الإحصاءات 9%، وتتراوح نسبة البطالة في صفوف المرأة العربية، بين 20 و 40%. وحول نسبة مشاركة المرأة العربية وإسهامها في النشاط الاقتصادي، أوضحت أنها تختلف بين الدول العربية لمن هن فوق 15 سنة، كنسبة مئوية تصل إلى 7,32% في متوسط البلدان العربية. وبلغت أدنى نسبة لهن في عُمان، وأعلىها في قطر.

وأشارت إلى أن تراجع الاقتصادي العالمي خلق أزمة توظيف، فقد زاد عدد العاطلين في العالم 4,8 مليون في 2008 بنسبة 4,7%. وقد يصل مجموع الوظائف التي فقدت إلى 50 مليوناً في 2009.

وفي السعودية، ذكرت أن نسبة إسهام ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي تصل إلى 6,17%، وهي أقل نسبة بين دول الخليج العربي.

ثالثاً: المرأة العربية المهاجرة بين الواقع والآفاق

نظم مركز جامعة الدول العربية بتونس ندوته السنوية حول "المرأة العربية المهاجرة في أوروبا واقعها وآفاقها" بمقر المعهد العربي لرؤساء المؤسسات. وتم الإشارة إلى أن 75% من النساء المهاجرات العربيات إلى الدول الأوروبية هن ربات بيوت بحسب تقرير منظمة الهجرة الدولية لعام 1999 ونتيجة للتحويلات الأخيرة التي شاهدها الهجرة في العالم العربي فقد وقع تحول يكاد يكون جوهرياً في التركيبة التقليدية للهجرة العربية بعد بروز أوجه جديدة للهجرة تتمثل خاصة في حملة الشهادات الجامعية الذين يمارسون وظائف متميزة في سوق العمل بأوروبا بل أن المرأة العربية باتت اليوم مقبلة على هجرة من نوع آخر نحو مناطق بعيدة مثل كندا وأمريكا فنسبة الجزائريات والمغربيات اللواتي استوطنن بكندا اليوم يصل حد 45% واللبنانيات 49% حسب إحصاء 2006 للسكان كما ذكر ذلك السيد عبد القادر الأطرش الخبير في الهجرة الدولية من الجزائر.

رابعاً: الركود الاقتصادي العربي يرفع تسريح الموظفين

ذكرت جريدة الراية البحرينية في عددها الصادر في 30 كانون أول/ديسمبر 2009، عن أن تقرير اقتصادي متخصص صادر عن "تالنت ريبابلك دوت نت" (TalentRepublic.net)، إحدى أبرز الشركات الإقليمية المتخصصة بتوفير خدمات التوظيف في المنطقة العربية، كشف عن استمرار اعتماد سياسات التمييز على نطاق واسع فيما يتعلق بفرص توظيف المرأة على الرغم من تفعيل الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين خلال السنوات القليلة الماضية. وأشار التقرير الذي أعده قسم الأبحاث في الشركة إلى أن الركود الاقتصادي العالمي ترك آثاراً واضحة على الاقتصادات العربية وعلى فرص العمل المتاحة أمام النساء مقارنةً مع الرجال، حيث ارتفعت معدلات التسريح الوظيفي بين النساء بنسبة 2,5% أي ما يعادل ضعف المعدل بين الرجال خلال العام 2009.

وأفاد التقرير بأن انخفاض فرص التوظيف المتاحة أمام النساء يعود بشكل رئيسي لمفاهيم قديمة وعوامل بيروقراطية، حيث أظهرت الدراسات أن 77% من النساء اللواتي يشغلن مناصب إدارية متوسطة في مختلف أنحاء العالم يتطلعن إلى الوصول لمناصب إدارية عليا في الشركة ذاتها، في حين لا تتمكن سوى 25% من هؤلاء النساء من تحقيق أهدافهن المهنية.

وأشارت "تالنت ريبابلك دوت نت" إلى دراسة حديثة تفيد بأن أكثر من 60% من الأمهات العاملات، أي ما يزيد عن 12% مقارنة مع العام 1997، من مختلف مستويات الدخل والتعليم يحرصن على مواصلة العمل بدوام جزئي للحفاظ على وظائفهن. ومن جهة أخرى، لا يتسنى سوى لربع أولئك النساء من الحصول على فرص عمل بدوام جزئي.

وتمكنت المرأة في العالم العربي من تحقيق تقدم ملحوظ على مستوى التعليم، إلا أن هذا النجاح لم ينعكس على زيادة فرص التوظيف والالتحاق بأسواق العمل. وفي المملكة العربية السعودية، تبلغ نسبة النساء نحو 56,5% من إجمالي خريجي الجامعات، أي ما يفوق عدد نظرائهن من الرجال. إلا أن فرص العمل المتاحة أمام النساء في القطاع الخاص بقيت محدودة نسبياً، ما دفع الحكومة السعودية إلى اعتماد سياسة جديدة تتمحور حول تخصيص ثلث الوظائف في الدوائر الحكومية للنساء.

ويعود الانخفاض النسبي في فرص العمل المتاحة أمام النساء في أسواق العمل إلى عدم وجود سياسات داعمة وبنى تحتية قادرة على تلبية الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بالنساء العاملات، الأمر الذي يثني أصحاب العمل عن توظيفهن على الرغم من مؤهلاتهن العلمية وخبرتهن العملية.

وأشار التقرير إلى أن عدم توفير الخدمات المتخصصة التي تلبى احتياجات المرأة العاملة، بما فيها خدمات رعاية الأطفال، يحد من قدرتها على الجمع بين متطلبات العمل والمسؤوليات الأسرية. وتمثل مرافق البنى التحتية مثل وسائل النقل السريعة والمريحة وخدمات الاتصالات واسعة النطاق العوامل الأساسية في إطار الجهود الرامية إلى زيادة معدلات مشاركة المرأة وذلك نظراً للدور الحيوي الذي تلعبه في تعزيز قدرتها على الاندماج أو إعادة الاندماج بسهولة في أسواق العمل والارتقاء بقدرتها الإنتاجية.

وكشفت "تالنت ريبابلك دوت نت" عن أن الظروف الاقتصادية الراهنة أثبتت قدرة النساء على النجاح في مجتمع العمل الذي يهيمن عليه الرجال. وأشار التقرير إلى انخفاض معدلات توظيف النساء حتى في القطاعات والمجالات العملية التي تعاني من نقص كبير في المهارات بما فيها تكنولوجيا المعلومات والهندسة. ومن هذا المنطلق، يمكن للنساء اللاتي يتمتعن بالمؤهلات والخبرات العملية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والهندسة من الحصول على فرص عمل مناسبة في حال قررن بناء مستقبل مهني في هذه المجالات، الأمر الذي سيسهم بدوره في الارتقاء بمستوى المهارات والخبرات وتسريع وتيرة النمو وتفعيل مساهمة تلك القطاعات في تعزيز التنمية الاقتصادية.

وأفاد التقرير بأن سلسلة من الدراسات المتخصصة تشير إلى أن تحسين الأداء المؤسسي يرتبط بشكل مباشر بوجود عدد أكبر من النساء في المناصب الإدارية العليا، حيث أظهرت الشركات تحت إدارة النساء ارتفاعاً ملحوظاً بالأداء المالي وازدياداً في كل من عائدات الأسهم وعائدات المبيعات وعائدات رأس المال المستثمر بمعدل 53% و42% و66% على التوالي.

كما أشارت الدراسة إلى أن النساء أظهرن تميزاً مؤسسياً وأداءً عالي المستوى في المناصب الإدارية العليا، ما يعكس ارتفاع نسبة النساء العاملات اللواتي يشغلن المناصب الإدارية والمهنية ذات الصلة والبالغه 39%. وأشار التقرير إلى أن 24% من النساء يعملن في مجال المبيعات والأعمال المكتبية و24% في مجال الخدمات و6% في مجال الإنتاج والنقل و1% في المهن ذات الصلة بالصيانة والبناء والموارد الطبيعية.

ويمثل حصول المرأة على المؤهلات ذات الصلة بتعزيز التنمية الوظيفية والمهنية تحدياً كبيراً في المنطقة العربية نظراً للقضايا الاجتماعية والشخصية المتنوعة بما فيها قضية الزواج المبكر والإنجاب التي قد تتسبب في ابتعاد المرأة عن مواصلة التعليم والعمل وبالتالي عدم تحقيق أحلامها في الوصول إلى حياة مهنية ناجحة في المستقبل. وفي هذا الإطار، أشار تقرير "تالنت ريبابلك دوت نت" إلى أن برامج التعليم المستمر ومبادرات التدريب الأكاديمي والتقني التي تلبي الاحتياجات الخاصة بالمرأة من شأنها أن تسهم إلى حد كبير في معالجة هذه القضايا والتحديات المختلفة.

ودعت "تالنت ريبابلك دوت نت" الجهات الرسمية في العالم العربي إلى اتخاذ إجراءات وتدابير استباقية لتلبية متطلبات البنية التحتية الأساسية التي تدعم الدور المتنامي للمرأة في أسواق العمل وتعزز مساهماتها في بناء الاقتصاد الوطني. كما يسهم إيجاد فرص عمل بناء على المساواة بين الجنسين في تعزيز واحترام حقوق المواطنين واحتياجات المجتمع بأكمله.

وأشار تقرير "تالنت ريبابلك دوت نت" إلى دراسة صدرت مؤخراً عن "فريدم هاوس"، وهي هيئة متخصصة بقياس مدى تقدم أو تراجع الحريات في مختلف أنحاء العالم والتي تتخذ من واشنطن مقراً لها، تفيد بأن الدول الست من منطقة الشرق الأوسط التي شملتها العينة خلال العام 2004 أظهرت تقدماً على مستوى حريات المرأة مسجلةً بذلك نتائج إيجابية محدودة وإنما فعالة في مجال الحقوق السياسية والاقتصادية والقانونية. وتمكنت كل من الإمارات والكويت من تحقيق أكبر تقدم في هذا المجال ضمن دول مجلس التعاون الخليجي التي تشمل البحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر إلى جانب الكويت والإمارات.

وتعدّ "تالنت ريبابلك دوت نت" شركة متخصصة بتوفير خدمات التوظيف عبر الإنترنت لكل من الباحثين عن عمل وأصحاب الشركات على حدّ سواء وفق أعلى معايير الكفاءة والسرعة والسهولة. وتعتمد الشركة على محرك بحث منطوق لمساعدة العملاء في الوصول إلى غاياتهم المرجوة. ويتمثل الهدف من إنشاء الشركة في تعزيز التواصل بين خريجي الجامعات الجدد من جهة وأصحاب الشركات من جهة أخرى، ما يساعد هؤلاء الخريجين على تطوير مهاراتهم وقدراتهم المعرفية لبناء مستقبل مهني ناجح. وتستهدف البوابة الإلكترونية أيضاً أصحاب الكفاءات في المهجر الراغبين في الاستفادة من فرص العمل المتاحة في المنطقة.